علني ورسمي، فكـرة اقامة دولة عربية من شرق الأردن واجزاء من فلسطين الى جانب الدولة اليهودية. ونتيجة مواقف الاطراف المختلفة اعلنت بريطانيا تراجعها عن المشروع نفسه. فقد ابلغ وزير المستعمرات المندوب السامي في رسالة وجهها اليه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧: «انه في ضوء النقد لاوجه معينة من مشروع التقسيم المؤقت... ارغب في ان اوضح ان حكومة جلالته ليست ملتزمة بالموافقة على المشروع، ولذلك فقد قررت الحكومة ان تعين لجنة فنية مهمتها ان تأخذ في الاعتبار مشروع اللجنة الملكية، لكن «تكون لها حرية ادخال تعديلات على ذلك المشروع بما في ذلك تغيير المناطق المقترح ابقاؤها تحت الانتداب، وان تأخذ في الاعتبار كل ما تعرضه الطوائف في فلسطين وشرق الاردن»[٤٢].

وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، اصدرت الحكومة البريطانية قرارا بتحديد صلاحيات اللجنة المقترحة بـ «ان توصي بتحديد المناطق العربية واليهودية والمقاطعة التي يجب ان تستبقى بشكل مؤقت او بشكل دائم تحت الانتداب البريطاني»[٤٣]. وفي الاول من آذار (مارس) ١٩٣٨، عين اعضاء اللجنة برئاسة السير جون وودهيد، وفي ٢٧ نيسان (ابريل) وصلت اللجنة الى القدس.

رفضت اللجنة العربية العليا قرار الحكومة البريطانية تشكيل لجنة جديدة، واصدرت بيانا اعلنت فيه «ان الشعب العربي لا يطلب ابدال مشروع للتقسيم بمشروع اخر، وانما يطلب الغاء فكـرة التقسيم من اساسها الغاء نهائيا، وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية... وان الشعب العربي لم يعد يثق بسياسة اللجان، وهو لا يطمئن الى هذه اللجنة الجديدة بوجه خاص لان عملها قائم على التقسيم»[٤٤].

الدولة الموحدة:
مشروع الامير عبدالله

كان هذا الموقف عاملا جعل الامير عبدالله يعيد النظر في مسألة التقسيم. غير ان هناك عوامل اخرى كانت تتفاعل، شكلت في النهاية تكامل الموقف من هذه المسألة. من هذه العوامل سقوط مشروع التقسيم بالصورة التي مر وصفها، كذلك رضوخ حزب الدفاع لضغوط الرأي العام الشعبي في فلسطين وتراجعه عن قبول المشروع، خاصة بعد ان ادرك حجم الحصة من فلسطين التي سوف تخصص للدولة اليهودية، كذلك بعد ان ظهر واضحا ان الحكومة مترددة في تنفيذ المشروع، كما تراجعت عنه في مرحلة لاحقة، مما وضع الحزب ـ وفقا لما اشار اليه تقرير لحكومة فلسطين الانتدابية ـ في «وضع زائف» على الرغم من ان الحزب ـ وفقا للتقرير نفسه ـ كان «يرغب في التعاون من اجل تنفيذ مشروعات اللجنة الملكية، لو اقتنع بان الحكومة سوف تعمل فعلا وتقدم له الدعم»[٤٥]. وكان لذلك تأثيره في موقف الامير عبدالله، الذي ما كان يمكن له ان يمضي قدما في موقفه دون دعم من جهة فلسطينية تتبنى الموقف وتعمل معه من اجل تنفيذه. وقد تأكدت هذه الحقيقة بعد ان وصلت اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) الى فلسطين، اذ بادر الامير عبدالله الى الاتصال بزعماء حزب الدفاع وطلب منهم ان يزوروه في عمان ليبحث معهم في الخطوات المقبلة. غير ان الحزب رفض الدعوة، وقدم مذكرة الى اللجنة الفنية رفض فيها مشروع التقسيم[٤٦].

كانت هذه العوامل حاسمة في بلورة مشروع جديد قدمه الامير عبدالله الى اللجنة الفنية، عندما قامت بزيارة الى شرق الاردن حيث امضت تسعة ايام. وكان المرتكز الاساسي لمشروع الامير اقامة دولة عربية من فلسطين بكاملها وشرق الاردن، متجاوزا بذلك فكرة تقسيم فلسطين كحل للمشكلة، دون ان يهمل اعطاء وضع خاص لليهود في هذه الدولة العربية الموحدة، يتخذ صيغة